تشرين ثاني 2023

السويداء..
من الاستعصاء إلى الفرص الضائعة

قراءة في احتجاجات السويداء

رواد بلان

الفهرس

الملخص التنفيذي:..... 2
مقدمة..... 4
مقاربات ثورية..... 5
السويداء عقب 2011..... 7
حراك السويداء 2023..... 8
السيناريوهات: 10
السيناريو الأول: تمدد الاحتجاجات 10
السيناريو الثاني: الصدام (احتجاجات عنفية – قمع سلطوي)..... 11
السيناريو الثالث: العجز والاستعصاء..."إدارة ذاتية" في السويداء أو "إقليم الجنوب"..... 12
السيناريو الرابع: الستاتيكو – والرهان على الوقت 14
السيناريو الخامس: الحل..... 15
الفرصة الضائعة: من الحل المحلي إلى الحل الشامل..... 16

الملخص التنفيذي:

يثير حراك السويداء الاحتجاجي الأخير، والذي بدأ في آب 2023 وما زال مستمراً إلى حين إعداد هذه الورقة، النقاش حول سردية الأزمة السورية التي تفجرت قبل نحو 13 عاماً، وما تخللته من محطات عديدة. منتقلةً سريعاً من مظاهراتٍ احتجاجيةٍ للمطالبة بالتغيير والحرية، لتصل خلال بضعة أشهر لطرح شعار "إسقاط النظام". وتنزلق بعدها إلى التطييف والعسكرة وجذب التدخل الخارجي، ما دوّل القضية السورية، وسلب السوريين حرية الفعل. لتقارب الحدث السوري في ظل تعدد توصيفاته مع ما جاءت به العلوم السياسية من تعاريف للثورة، وبعض تجارب الثورات في العالم.

وتنتقل الورقة إلى استعراض تطور السياق في السويداء منذ عام 2011، وبعض أهم محددات العلاقة بينها وبين السلطة، ما حول محافظة يرى غالبية سكانها أن الحياد الإيجابي هو منهج خلاص من المقتلة السورية، إلى مجتمعٍ يشعر غالبيته بالغضب والسخط ويبحث عن الخلاص، في ظل شرخٍ عميقٍ بينه وبين السلطة التي تمت شيطنتها بتعميمٍ غير مسبوق.

وتصور الورقة مشهد الانفجار الأخير في السويداء في آب الماضي، والذي شكل رفع الحكومة المركزية الدعم عن المحرقات الصاعقَ الرئيسي له. مبينةً كيف توسعت دوائر ارتداد ذلك الانفجار، وتبنيه شعاراتٍ سياسية سبق إنتاجها عام 2011. إضافةً إلى المطالبة بتطبيق القرارات الدولية وعلى رأسها القرار 2254، الذي تمت كتابته وإقراره بتوافق روسي أميركي، وبغياب جميع السوريين، وتم تعطيله من قبل ذات الأطراف. إضافةً إلى دور دخول رجال الدين على الحدث وخاصة شيخ العقل حكمت الهجري، والمجموعات ذات الخلفيات العسكرية في زيادة زخم الاحتجاجات على قاعدة عصبوية.

وتستخلص الورقة من السياق العام خمسة سيناريوهات، تتراوح بين تمدد الاحتجاجات إلى المناطق السورية، وما يواجهه من معيقات داخلية وخارجية. إلى طرح سيناريو الصدام، واستعراض مغذيات العنف لدى مختلف الأطراف، وسياسة اللامبالاة التي انتهجتها السلطة وأهدافها منها. مبينةً خطورة مثل هذا السيناريو، وخاصة الرهان على موقف أهالي السويداء التاريخي من الصدام مع السلطات مع تغير الظروف الموضوعية. وجاء السيناريو الثالث بعنوان "العجز والاستعصاء" ومقاربته من "الإدارة الذاتية".

وكان الستاتيكو، سيناريوها الرابع، حيث وصل المحتجون إلى سقف الطرح السياسي، دون وجود قيادة مدنية تستطيع وضع خيارات تصعيدية أخرى. ما يجعل المحافظة على ما وصلوا له نجاحاً، في حين يرى الأخرون أنه فشل. مبينةً حالة الانقسام الداخلي، وتجارب السلطة السابقة مع السويداء، في حين يستبعد تصدع القاعدة المجتمعية أو الذهاب لتلبية مصالح خارجية.

وحول فرص الحل، فقد طرحها السيناريو الخامس، معتمداً على السياق المحلي ومصالح الأطراف الفاعلة. في محاولةٍ لبحث حظوظ الشعارات الشعبوية التي طرحها المحتجون، وفرص تطبيق الحلول التي حملتها القرارات الدولية وعلى رأسها القرار الأممي 2254، في ظل الاستعصاء الدولي نتيجة عدم تلمس توافق دولي في المدى المنظور.

انطلقت الورقة من خلاصات السيناريوهات السابقة، مستندةً إلى الظروف الموضوعية، والقوى الفاعلة والديناميات المجتمعية والسياسية والمدنية، لمقاربة سيناريو الحل. عبر مسارٍ يطرح قضايا رئيسية تشكل _حسب قراءة السياق_ أبرز أسباب الاحتقان المجتمعي. لتشمل إعادة ترسيم محددات دور حزب البعث في المجتمع والدولة. والدور الوظيفي للجهات الأمنية وربطها بالقضاء على أساس سيادة القانون وصون الحريات.

وما تشكله الإدارة المحلية من فرص لترسيخ ممارسة الديمقراطية والتنمية، وإطلاق الحريات السياسية والمدنية كحق مصان ينهي الاستعصاء السياسي الحالي. وذلك عبر مبادرةٍ سياسيةٍ على المستوى الوطني، تعزز وتدعم تحويل احتجاجات السويداء من خطر إلى فرصة، من خلال تلاقحها مع مختلف السياقات السورية المحلية. ما يفضي إلى بناء نموذجٍ ناجحٍ، يحمل مقومات تعميمه على مختلف المناطق السورية. نموذجٍ يستند إلى التشاركية واللامركزية ودور المجتمع المدني والمصالحة الوطنية الحقيقية، معتمداً على الفاعل السوري بعيداً عن أدوار القوى الخارجية.

مقدمة

في آذار من عام 2011، أطلقت مجموعة من اليافعين بشكلٍ غير مقصود شرارة الأزمة السورية، بعد منعهم من لعب كرة القدم من قبل شرطي في مدينة درعا. حيث قاموا بكتابة بعض العبارات المناهضة للسلطة على جدار المدرسة المجاورة للمكان الذي اعتادوا اللعب به، متأثرين بأجواء أحداث ما عرف بـ "الربيع العربي". وتتالت الأحداث بشكل متسارع، حيث شجعت الأحداث في درعا العديد من المناطق للمشاركة في المظاهرات المناهضة للسلطة، وإن كانت محرضاتها الرئيسية محليةً، إلا أن العقود الطويلة من المركزية الشديدة والقهرية المجتمعية والمظلوميات، دفعت أعداداً غير مسبوقة منذ سبعينيات القرن الماضي للانخراط في مظاهراتٍ، شكلت انفجاراً مجتمعياً غير مسيس، شارك به نسيجٌ واسعٌ ومعقّدٌ حد التناقض. فلم يكن له برنامج عملٍ معروف، ولا قضايا موحدة، حتى أنه لم يملك قيادةً واحدة، بل يمكن القول إنه لم تكن له قيادة بالأصل، بل مجموعات تنسق وتيسر وتنظم بعض الاحتياجات اللوجستية.

وفي ظل غياب التنظيمات السياسية والمدنية، تحولت القوى التقليدية والناشطون والمثقفون إلى جهاتٍ منفعلة، تلهث وراء الشارع وشعاراته، حتى تحوّل هدف غالبيتها إلى استمرار المظاهرات وأشكالها. بظل حالة تمرد ونكران من مختلف الجهات، وتقاذفٍ للمسؤولية، في ظل شرخ عميق بين المجتمع والدولة وضعف الانتماء وغياب الهوية الجامعة، راح المحتجون ينتقمون من المؤسسات والعمل للحلول مكانه. ليصل الوضع في سوريا إلى ما هو عليه اليوم، ما سمح بخطف الفعل السياسي لصالح التيار الشعبوي العنفي، الذي اعتمد المعيار الكمي مسألةً مفصلية، وبوابة تحقيق مطلبه "بإسقاط النظام". فارتكز على العصبوية الدينية، فقد تذرع بعدم توفر أماكن لتجمع المتظاهرين في الـ2011، حولت الجوامع لمركز انطلاق تلك المظاهرات، التي دقت أول إسفينٍ بمشروع التغيير. حيث عمل تيار الإسلام السياسي الراديكالي على تطيف الاحتجاجات، وسرعان ما انتقل إلى تسليحها في بداية خريف عام 2011، بالتزامن مع ازدياد المراهنة على التدخل العسكري الخارجي، ما شكل بيئةً استثمرت فيها العديد من أجهزة المخابرات الإقليمية والدولية.

وبالمقابل اعتمدت السلطة، التي لم تعتد على وجود مثل هذه الاحتجاجات، والمعتقدة بأن سوريا بعيدةٌ عن هذا المشهد حينها، الحلَّ الأمني العسكري لقمعها، مبررةً المغالاة بالعنف بعسكرة الحراك، وخاصةً أنها تمتلك مقومات الحسم العسكري، الأمرِ المتناغم مع بنيتها.

وتحولت الأزمة السورية، من أزمةٍ داخليةٍ إلى أزمةٍ إقليمية مع فتح الباب أمام تدخل تركيا وبعض دول الخليج العربي لصالح "المعارضة" مع شهر آب 2011، وبالمقابل تدخل إيران لصالح السلطة. وسرعان ما انتقلت لتكون أزمةً دولية، مع فيتو روسي صيني في شهر تشرين الأول 2011، ضد مشروع قرارٍ قدم لمجلس الأمن بدعم أمريكا المصطفة وراء تركيا حينها، في حالة اشتباك مصالح دفع داعمي الأطراف السورية إلى العمل على إدارة الأزمة السورية بدلاً من العمل على حلها.

مقاربات ثورية

ويرى الكاتب المعارض محمد سيد رصاص في مقال له تحت عنوان "السويداء ليست مثل درعا في عام 2011"، نشر على موقع "نورث برس" في شهر أيلول 2023، بأنه لم يكن هناك "ثورة سورية" وفق التعريف الذي قدمه تشارلز تيلي مؤسس علم النزاعات في علم الاجتماع المعاصر، من حيث أن الثورة مشروط تحققها بوجود ثلاثة أمور، هي:

1- ظهور منافسين للسلطة يقدمون مطالب حصرية تحوي بديلاً.
2- التزاماتٌ كاملة بهذه المطالب.
3- عجز الحكومة عن القمع (تشارلز تيلي: "من التعبئة إلى الثورة"، منشورات جامعة ميتشيغان،1977، ص161، نسخة ب د ف)،

ويعتبرها انتفاضةٌ أو حراكٌ اجتماعي عريض واسع قد فشل في تحقيق مطالبه، ولكنه ولّد أزمةً سوريةً مازالت مستمرة، وقد أصبح الخارج الأميركي- الروسي- التركي- الإيراني هو المتحكم بمساراتها وفق منحيين: 1- (صراع في سوريا) و2- (صراع على سوريا).

وتعرض سيد رصاص إلى "مظاهرات السويداء" التي انطلقت في الثلث الأخير من شهر آب 2023، بمطالب اقتصادية - اجتماعية، سرعان ما انتقلت إلى مطالب سياسية انحصرت بـ"إسقاط النظام وتطبيق القرار الدولي "2254" لعام 2015. وما ذهب به معارضون سوريون _أغلبهم في الخارج_ والمحسوبون على أزمة 2011، بالتنظير حول "استمرارية الثورة"، والمراهنة على انتقال العدوى إلى مناطق سورية أخرى خاضعة لسيطرة السلطة، وخاصة درعا والساحل، وهو ما لم يتحقق. مبيناً أنه "يجب فحص الأمور ومراجعتها من خلال:

1- طبقاً للتعريف العملي الذي قدّمه تيلي، لم يكن هناك من ثورة في سوريا في عام 2011 وما بعدها، وهو التعريف المعتمد خلال ما يقرب نصف قرن في علم الاجتماع السياسي لفحص الثورات والانتفاضات والانقلابات والتمردات والحركات الاجتماعية. بل الأقرب أنه كان انتفاضةً وحراكاً لاقى قاعدةً اجتماعيةً قوية في الريف السني العربي، بعد تدهور وضع الزراعة السورية في فترة 2004-2011، وفي بعض المدن التي شعرت بالتهميش الاقتصادي مثل حمص...

2- لا توجد "ثورات مستمرة" لأكثر من عقدٍ من الزمن. وأكبر ثورة من حيث العمر كانت الثورة الإنكليزية التي قام بها البرلمان ضد الملك بين عامي 1642-1649، وقادت لحربٍ أهلية انتهت بقطع رأس الملك تشارلز الأول. الثورة الفرنسية استغرقت خمس سنوات وانتهت بقطع رأس روبسبيير في تموز 1794، ثم قاد هذا لحكم المديرين (الديركتوار)، ومن ثم نابليون بونابرت منذ انقلاب الثامن عشر من كانون الثاني عام 1799 حتى هزيمته في معركة واترلو عام 1815 وعودة آل بوربون للحكم بقوة حراب الأجنبي (البريطانيون والروس والبروسيون والنمساويون) المنتصرون على نابليون.

3- الثورات أو الانتفاضات عندما تهزم، ينام جسمها الاجتماعي ويستكين لما يقرب من عقدين من الزمن وأحياناً أكثر. فشلت الثورة الإنكليزية عام 1660 وعاد ابن الملك المعدوم للحكم بدعمٍ فرنسيٍّ، ثم حصلت ثورةٌ ثانية ضد أخيه عام 1688 بسبب تبعيته للفرنسيين، ومحاولته إعادة الكاثوليكية وبسبب أسلوبه في الحكم المطلق. قامت ثورة 1830 الفرنسية وفشلت في إعادة الحكم الثوري وقبلت وسطياً بحكم آل أورليان بدلاً من آل بوربون، ثم قامت ثورة 1848 وأتت بحكمٍ جمهوريٍّ ولكنها انتهت بالفشل في يوم 2 كانون الأول 1851 مع انقلاب لويس بونابرت الذي اتجه إلى تنصيب نفسه امبراطوراً. في عام 1871 حصلت كومونة باريس بعد أشهر من

هزيمة الفرنسيين أمام الألمان في معركة سيدان وأسر الإمبراطور نابليون الثالث، وفشلت أيضاً، ولم تستكن فرنسا وتتوقف عن الغليان الاجتماعي إلا بعد تسوية 1905 التي قضت بالعلمنة وهو ما حل مشكلة صراع قرن بين القوى المحافظة التي تريد العودة لما قبل ثورة 1789 والقوى الثورية .الاستثناء الوحيد كانت ثورة شباط 1917 الروسية التي أتت بعد أحد عشر عاماً من فشل ثورة 1905، والأرجح بسبب ظرف الحكم القيصري الذي ترنح في ساحات معارك الحرب العالمية الأولى، والاستثناء الأقوى والفريد كانت ثورة أكتوبر 1917 التي كانت تركيباً بين "ثورة مستمرة"، وفق تعبير تروتسكي :"ثورة دائمة"، من ثورة شباط، وبين ثورة عليها.

4ً- في الثورات والانتفاضات والحركات وحتى في الانقلابات العسكرية ينقسم المجتمع بين فئات ثلاث: (مؤيد، معارض، ومتردد). في سوريا ما بعد درعا 18 آذار 2011 كانت هذه التقسيمات الثلاثة متساويةً في أثلاث ثلاثة. زادت فئة المؤيدين بين المترددين بعد وضوح الطابع الإسلامي لقيادة المعارضة السورية خريف 2011، ثم انتقل قسم كبير من المترددين نحو فئة المؤيدين في فترة ما بعد 2016 عندما وضحت هزيمة المعارضة المسلحة السورية، كما انتقل قسم كبير من المعارضين من الخط المتشدد الذي كان ينادي بخط: "إسقاط النظام" إلى خط تسووي معارض يقبل بالقرار 2254 الذي صدر بتوافق أميركي- روسي في 18 كانون الأول/ديسمبر 2015، وبعض المعارضين أصبح أقرب للعدمية السياسية، أو لمعارض فيسبوكي يجلس بالخارج ولا يعرف شيئاً عن الداخل ويمارس التهويم الرغبوي السياسي الذي لا يبنى على الوقائع على الأرض".

5ً- وفق هذا التقسيم الثلاثي، كانت السويداء بغالبية جسمها الاجتماعي بفترة 2011-2023 ضمن فئة المترددين، ويبدو أنها انتقلت نحو المعارضة ليس بمعناها المطلبي الاقتصادي- الاجتماعي، بل بمعناها السياسي في عام 2023، ولكنها خلال أسابيع ثلاثة من حراكها ستبقى وحيدة على ما يبدو، لأن مواقع التأييد للسلطة وفق كل المؤشرات لن تغيّر موقعها نحو السقف السياسي بل ستبقى ضمن القضايا المطلبية الاقتصادية- الاجتماعية في ظل الأزمة الاقتصادية الكبرى الراهنة، التي بدأت في خريف 2019 ولكن من خلال مناشدات للجهات الرسمية ومن دون أن يتجه ذلك نحو أي حراك، بينما أثبتت حوران بأن المناطق التي تهزم وتفشل في حراكها الاجتماعي المعارض تفضّل السكون"، والعمل على المحافظة على الحد الأدنى من الاستقرار، في واقع من التوجس والقلق بعد فشل ما سمي مصالحات وتسويات.

وبالرغم من أن الكاتب المعارض لم يضع قراءةً لمستقبل المظاهرات في السويداء إلا أنه رأى: "بالمجمل، أثبت حراك السويداء وأعطى صورةً عن جسمٍ اجتماعيٍ سوريٍ مختلفٍ عن درعا 2011 حيث أن هناك تلاشياً لفئة المترددين وجسماً موالياً هو الأقوى أو الأكثر من الناحية الاجتماعية في الأماكن التي هي جغرافياً تحت سيطرة السلطة السورية، فيما الوضع مختلف عن ذلك في منطقتي الشمال الشرقي السوري والشمال الغربي السوري. أيضاً، أظهرت (السويداء) أن الكثير من المعارضين، وخاصة الذين يعيشون في الخارج ولا تربطهم صلات بمنظمات معارضة بالداخل، هم على بعدٍ قصيٍّ من الواقع السوري. حتى الآن، لا يعرف ولا يمكن التنبؤ إن كان حراك محافظة السويداء سيقود إلى تسويةٍ مع السلطة السورية أم إلى أمر آخر".

السويداء عقب 2011

تعاطت السلطة مع السويداء منذ انطلاق المظاهرات الأولى عام 2011، بطريقةٍ اختلفت إلى حد ما عن مثيلاتها من المحافظات السورية، من جهة حجم العنف المستخدم، بدأ من الاعتماد على مجموعات من الرعاع لقمع المظاهرات الأولى، واستخدام المزاج العام المتوجس من المشهد العام حينها، وخاصة بأبعاده الدينية، ومن ثم العسكرة والتدخل الخارجي، الأمر الذي يمتلك أهالي المحافظة في غالبيتهم موقفاً رافضاً له، لوأد تلك التحركات، بالوقت الذي رفض به غالبية المعارضين في المحافظة الدعم العسكري الأمريكي عام 2013 عبر غرفة "الموك" الاستخباراتية ومقرها الأردن.

وراح دور السلطة العنفي المباشر يتراجع مقابل ازدياد الاعتماد على المجموعات المسلحة المحلية الموالية لها، والتي لعبت دوراً خطيراً في مراحل متقدمة، بتغذية الفوضى والأعمال غير المشروعة، إلى جانب سعيها لتصنيع كياناتٍ اجتماعيةٍ ودينية لم تمتلك ديمومةً. في حين تم تحميل مشايخ العقل الثلاثة والوجهاء مسؤولية الفوضى ومطالبتهم بالحلول، بالتزامن مع العمل على تغذية الخلافات بينهم، بالتزامن مع العمل الممنهج على تشويه صورة السويداء وخاصة عبر عمليات الخطف والسرقة والسلب، وتحجيم سلطة القانون ودور القضاء والضابطة العدلية، وتحميل دورها لجهات أخرى. إضافة إلى تعميم صيغ جديدة ما بين المجتمع والدولة أبرزها قام على تبادل المعتقلين بالعسكريين، وحالة الاستنكاف عن الخدمة العسكرية، الأمر الذي زاد من حالة التسلح والانتماء لمجموعاتٍ عسكريةٍ ذات صبغةٍ مناطقيةٍ أو عائلية، بهدف تأمين الحماية، في ظل إغراق المحافظة بالأسلحة والسيارات المهربة والأعمال غير الشرعية.

وعقب عام 2014، فرضت على السويداء معادلة صدرت حركة "رجال الكرامة"، عبر لعب دور مهم في الحد من سطوة السلطة الأمنية المباشرة، ورغم اغتيال مؤسسها وقائدها الشيخ وحيد البلعوس عام 2015، ما زالت الحركة تعتبر واحدة من أهم القنوات مع السلطة للإفراج عن المعتقلين وحل بعض الإجراءات الأمنية. بالوقت الذي تم به تغييب الدور الفاعل لمؤسسات الدولة المظهرة كعاجزة يوماً بعد آخر. وتحولت المبادرات المجتمعية من نافذةٍ تشاركية مع المؤسسات، إلى بديلٍ عنها، جراء رفض الجهات الأمنية والحزبية إطلاق الحياة المدنية، وعُمّمت الفوضى المنظمة لصالح جهاتٍ محسوبة على السلطة ترتكب أعمالاً غير مشروعة، ويحمل أعضاءها بطاقاتٍ أمنيةً، وتمتلك مفاتيح السلطة، عبر علاقاتٍ شخصية. يتم عبرها تمرير تجارة السلاح والمحروقات والسيارات المهربة والعملة والمخدرات. وتفاقم الفساد دون أي محاسبةٍ تذكر، إضافةً إلى أزماتٍ خانقة في قطاع الخدمات وخاصة مياه الشرب والكهرباء وترحيل القمامة، وانهيار اقتصادي شامل.

وراحت العديد من الأحداث تعمق الصورة الواشية باستقلالية السويداء عن السلطة السورية، وإن كانت غير واضحة المحددات أو المدى. كان أبرزها إلى جانب الأجواء العامة، اجتماعٌ عقد في السويداء يوم 13 من نيسان 2017، عرف بـ"لقاء باب الشمس" من إعداد رئيس فرع الأمن العسكري حينها العميد وفيق ناصر، وحضور نائب رئيس القيادة المركزية لحزب البعث هلال هلال، وحشد كبير ضم رؤساء الأجهزة الأمنية بالمحافظة والمحافظ وعدداً من الوجهاء ورجال الدين على رأسهم شيخ العقل حكمت الهجري. وقد تم خلال اللقاء عرض مشروع تشكيل هيئةٍ اجتماعيةٍ تمثل النسيج الاجتماعي في المحافظة، لها أقسامٌ في السويداء وصلخد وشهبا، تنبثق عنها لجنةٌ مصغرة تقوم بمهمة صلة الوصل بين مؤسسات الدولة المختلفة والفعاليات الاجتماعية والدينية والثقافية، وتكون مهمتها اقتراح الحلول والتنسيق والتعاون بين المجتمع والدولة لمواجهة المستجدات، عبر العميد ناصر.

وبيّن ناصر أن مهام الهيئة تتجلى في نشر الوعي بين أبناء المحافظة وتحصينهم ضد الانزلاق في عالم الجريمة والمخدرات وتوعية الشباب للالتزام بواجبهم لحفظ أمن المواطنين والتقيد بالقانون، والعمل على تحصين دور القضاء ومحاسبة مرتكبي الجرائم وكذلك تفعيل دور الهيئات الدينية والاجتماعية لمواجهة الظواهر المدمرة في المجتمع. كما تعتبر الهيئة المصغرة مدعوةً بشكلٍ دائم للتواصل مع الشخصيات الدينية والاجتماعية للتدخل لمنع حصول أي فتنةٍ بين مكونات المجتمع، وللانفتاح على مختلف أطيافه، والتركيز على فئة الشباب وعلى منطق الحوار والإقناع لمعالجة المشكلات. كما تخول باقتراح سحب سلاح أي فردٍ أو مجموعةٍ ترتكب فعلاً شائناً او اعتداءً على مواطن أو أكثر. إضافةً إلى سعيها للوصول لكل بيتٍ وملامسة مشاكله، مع عدم إغفال القرى البعيدة والنائية ونقل معاناتهم. إلى جانب تسليط الضوء على ظاهرة الاحتكار وغلاء الأسعار كآفةٍ اجتماعية. وكان من المقرر ربط الهيئة بكيانٍ عسكريٍ رديف لتنفيذ الأعمال الأمنية، لكن المشرع فشل، بسبب موقف أهالي السويداء السلبي من ناصر، وتحميله مسؤولية تدهور الأوضاع الأمنية والاجتماعية في المحافظة.

لم يكن مشروع ناصر الأخير، فبعده ببضع سنوات، تكرر مشروع تشكيل هيئة مجتمعية يكون "الدفاع الوطني" جناحها العسكري، في دار عرى مقر وجيهٍ مجتمعيٍّ من آل الأطرش، ولكن هذه المرة قيل أنها بدعم من إدارة المخابرات العامة والأمن الوطني، لكنها فشلت أيضاً بسبب الأزلام الذين تم الدفع بهم لتسلم الدفاع الوطني.

وترسخ التعاطي مع السويداء ككيان له هوية وقيادة، عقب تدخل الروس في سوريا عام 2015، وصولاً إلى إقرار مناطق خفض التصعيد في الجنوب السوري عام 2018، وضم السويداء لها على الرغم من عدم وجود عمليات عسكرية فيها، والتواصل مع شخصيات اجتماعية وعسكرية ودينية لبحث قضايا تخص المنطقة.

وكل ما سبق عمق الشرخ بين السويداء والدولة، وغذى مسألة البحث عن خلاصٍ فردي، وعقلية التمرد التي خلطت بين الدولة والسلطة، خاصةً أن المجتمع كان قد ضعف لديه حس ملكية المؤسسات التي راح يعتبرها ملكاً لطرف آخر، وبالتالي انخفاض مستوى المسؤولية وضعف دافع المشاركة، بظل شعور عدم الجدوى الذي تملك الجميع.

حراك السويداء 2023

لقد استفاق السوريون يوم الأربعاء 16 آب 2023 على قرارٍ حكومي مفاده رفع الدعم عن المشتقات النفطية، الأمر الذي شكل صدمةً اقتصاديةً للمجتمع. حيث لم تكن الحكومة حينها قد أعدت قرارات تعديل أجور النقل، ما انعكس بشكلٍ سلبي على مختلف أسعار البضائع، وفي المقدمة سائقي وسائل النقل العامة الذين اندفعوا إلى إيقاف مركباتهم عن العمل أو مضاعفة أجورهم، في حين أغلاق التجار متاجرهم، في محاولة منهم لحماية أنفسهم من التعرض للخسائر، وخرجت مجموعات من المواطنين الغاضبين بينهم مجموعات ذات خلفية عسكرية لتقطع الطرقات بالإطارات المشتعلة في مشهد احتجاجي.

ودفعت حالة السخط العام لانطلاق دعواتٍ إلى تنفيذ إضرابٍ عام يوم الأحد 20 آب 2023، تصدرتها مجموعات ذات تنظيم عسكري، وقد ساهم دخول شيخ العقل الأول (الرئيس الروحي لطائفة المسلمين الموحدين الدروز) الشيخ حكمت الهجري في الأيام الأولى، عبر إصداره بياناً في 19 آب 2023، دعا فيه للتغيير وتحقيق العدالة، مخاطباً المحتجين بأنه "حقكم أن تطالبوا بالعيش الكريم ولن نرضى بالحد الأدنى، ولنطرد من بيننا كل من يحاولون بثه بيننا للمزاودة على طلباتنا". وأضاف "فمن حق الناس أن تصرخ وتستغيث، من حق الناس أن

تتوقف عن عمل أصبح يجلب لهم الإذلال، ومن العيب أن نرى هذا التدمير ونبقى صامتين، وليكن في وجه من يستلم موقعاً قيادياً بعض الحياء والخجل حين العجز والتقصير". الأمر الذي ساعد في نجاح الإضراب لأول مرة في مدينة السويداء. ومن ثم راحت تلتحق بها عدة مناطق لتسجل في يوم الأربعاء 23 آب أكثر من 50 نقطة احتجاج، تحولت إلى مظاهراتٍ سرعان ما استعادت شعار "إسقاط النظام"، إضافة إلى المطالبة بتطبيق القرار الأممي 2254، والتي ماتزال مستمرة بشكلٍ يوميٍ إلى حين إعداد هذه الورقة.

وقد غذى بيان الشيخ، الذي يشكل مرجعيةً دينيةً واجتماعيةً العصبوية الدينية، ما شكل مركز ثقل لدى المحتجين، المفتقدين للقيادة. فالتف الشارع المحتج حول الشيخ، فراحت تتوافد مجموعات محتجة على دارته ببلدة قنوات، وهي الباحثة عن غطاء اجتماعي يشد من أزر الحركة الانفعالية. قبل أن يلتحق شيخ العقل الثالث حمود الحناوي بدعم الحركة الاحتجاجية، في حين شق شيخ العقل الثاني يوسف جربوع مساراً مختلفاً، فلم يدعم السقف المطروح من قبل المحتجين، مكتفياً بالمطالبة بإقالة الحكومة وبعض الإجراءات الإصلاحية والاقتصادية، التي لم تجد أيضاً أذناً صاغية لدى السلطة.

ومع مرور الوقت أصبح الشارع يضم خليطاً متنوعاً حد الاختلاف، بدءاً من جماعات وأفراد ذات خلفيات عسكرية محلية، وكيانات سياسية معارضة تقليدية، مكونة في غالبها من أعضاء سابقين في تلك الاحزاب، وناشطين وناشطات ومحتقنين وغاضبين جراء تردي الوضع المعيشي، وشباب مكبّل بالملاحقات الأمنية ومفصولين من العمل ومعتقلين سابقين، ورجال دين، إلى جانب أشخاص خارجين عن القانون، يجتمعون جميعاً على شعاراتٍ عامة تقوم على عداء السلطة، في حين تضيع عنهم تفاصيل رؤية توافقية للمستقبل.

ومن رصد الحالة الاحتجاجية طوال الفترة الماضية، يتبين وجود حالة احتقان مجتمعي، يدرك بعقله الجمعي أن الأزمة الاقتصادية والأمنية التي يعاني منها هي نتاج أزمة سياسية، وتنوعت مظاهر الاحتجاجات وسط صراعٍ ذاتيٍ ومجتمعي للحفاظ على سلميتها. حيث تم وإن كان بفترات زمنية متقطعة، قطع الطرقات وإشعال الاطارات وإغلاق المؤسسات العامة، وتمزيق الصور وتحطيم التماثيل. لكن كان المشهد الأبرز إغلاق مقرات حزب البعث في البلدات والمدن، وخاصةً مقر قيادة فرع الحزب في مدينة السويداء، وهذا يجب أن يأخذ حيزاً واسعاً للبحث وتشريح دور الحزب وعلاقته مع المجتمع، إضافةً إلى السخط على الأجهزة الأمنية.

ومع قرب تجاوز احتجاجات السويداء شهرها الثالث، أصبح سؤال إلى أين يتجه الوضع في السويداء؟ سؤالاً ملحاً.

وغالباً ما تفصل السويداء عن لحظة الانفجار غلطةٌ واحدة، كادت أن تقع في يوم الأحد 5 تشرين الثاني 2023، حين تجمع عددٌ من الناشطين أمام مبنى فرع الحزب، وأضرموا النار في الإطارات المطاطية، احتجاجاً على إعادة فتح أبوابه، بعد أن كانت قد أغلقت قبل أسابيع، حيث جاءت مجموعة مسلحة محلية تضم أشخاصاً معروفين بتبعاتهم الأمنية، في محاولةٍ لفض المحتجين، ما دفع مجموعة أخرى منخرطة بالاحتجاج للتدخل، لينشب بينهم مشادة كلامية وصلت للتهديد بالقتل، قبل أن تنسحب المجموعة الأمنية. وخاصةً أنه سبق أن أطلق حرس الفرع النار على المحتجين خلال محاولة اقتحامه في يوم 13 أيلول 2023 متسببة بسقوط جرحى، وهذه الصدامات قد تكون من أخطر ما يواجه أهالي السويداء جراء نسيجهم الاجتماعي المتداخل.

وفي ظل عملية عزل المجتمع عن الحياة السياسية والمدنية لعقود، نشّطت الاحتجاجات حالة التفاعل السياسي، حيث ولدت الاجتماعات المكثفة العديد من الكيانات. إلا أنه تم بناؤها على أساس المشاركة في الاحتجاجات والشبكات المجتمعية، وتمركزت أهدافها حول دعم استمرار الاحتجاجات، دون ولادة أي برامج عمل ترسم

مسار تحقيق الشعارات المطروحة، والمستوردة من عام 2011. لكن الخطر بتلك التجمعات أن غالبيتها اعتمد في مشروعيتها على تعميده بالشارع، ورضى رجال الدين وخاصة الشيخ الهجري، ما يعزز العصبوية الطائفية. ومشاركة المجموعات ذات الخلفيات المسلحة التي تم اعتبارها الحامي بوجه السلطة، رغم رجحان الكفة عسكرياً لصالح الأخيرة، وهذا أعطاها سطوةً على الحراك علماً أن سلاحها محيد عنه.

وهنا يمكن استذكار أخطاء 2011، بالمراهنة على العصبوية الدينية لتحفيز زيادة عدد المشاركين بالمظاهرات، وتشريع السلاح وغض النظر عن حماقاته وأعماله خارج القانون. والأخطر من ذلك هو الدفع بالناس إلى التصعيد بذريعة عدم القدرة على التراجع، واعتبار أي عملية مناورة هي انهزامية، بذريعة الإجراءات الأمنية المتخذة بحق المحتجين من مراجعات واعتقالات، وتربص السلطة.

وعليه تحاول هذه الورقة تلمس السيناريوهات المتوقعة لسياق الحراك في السويداء، بالاعتماد على بعض ما قدم من أوراق، وقراءة سياق الأحداث.

السيناريوهات:

السيناريو الأول: تمدد الاحتجاجات

في الأيام الأولى لاحتجاجات السويداء وقد تكون حتى في الأسابيع الأولى، راهن المحتجون، على توسع الحركة الاحتجاجية إلى بقية المناطق السورية، استناداً إلى دافع تدهور الحياة المعيشية، لكن هذا لم يتحقق إلى اليوم. وقد يكون لذلك أسباب موضوعية، فشمال غرب سوريا المتضمن إدلب وريف حلب، والخاضع لسيطرة قوى راديكالية، مسلوبة الإرادة من قبل تركيا، نفذت عدداً محدوداً من المظاهرات، التي استعادت شعاراتها المناهضة للسلطة منذ عام 2011، إلا أنها سرعان ما توقفت حيث لم يعد لهذه المظاهرات جدوى في سياقها، عقب ارتباط مصيرها ومصير سكانها بمصير المسار الدولي، لكن وحسب ورقة تقدير موقف، قدمتها "حركة البناء الوطني"، بقلم سامر ضاحي، بعنوان "بوابة الحل الجنوبية...سيناريوهات ومآلات الاحتجاجات في السويداء"، قدمت عدداً من السيناريوهات المحتملة لحراك السويداء، رأت أن تلك الملاقاة مع استخدام الاحتجاجات رمزيات معينة من رايات وشعارات والخطاب العام، ذكرت برمزيات وشعارات 2011، والتي شكلت عامل انقسام مجتمعي عميق حول جدواها والغاية منها، ما تعتقد أنه "دفع مناطق أخرى لتعيد النظر بدعم الاحتجاجات في السويداء، وتربطها بخسائرها خلال الحرب...، والتخوف من عودة هذه الظواهر مرة أخرى".

وأضافت الورقة لذلك ما اعتبرته "غياب رابطةٍ مدنيةٍ واضحة وقوية تجمع المحتجين، مقارنةً بقوة الرابطة الدينية الراسخة في المحافظة والتي ربط الاحتجاج نفسه بها. فظهرت كأنها حركةٌ احتجاجيةٌ حصرية محلية لجهةٍ واحدة". ويبدو أن هذه القراءة تقود إلى مشهدية احتجاجات السويداء، التي طغت بها راية الدروز "الخمس حدود"، ذات الطابع الثقافي ومعبر الهوية البسيطة، وسطوة صور شخصيات درزية على الحراك. وإن كانت قد لعبت أدواراً وطنيةً وسياسية وعسكرية، مقابل حضورٍ خجول لبعض رجالات الثورة السورية الكبرى بدايات القرن الماضي. في الوقت الذي تصدر فيه الشيخ الهجري المشهد كمرجع للمحتجين، الذين أعلنوا على الملأ وقوفهم خلفه وتأييدهم له وحتى الهتاف باسمه، شكلت مسألة العلم الأخضر وعلم الجمهورية حالة انقسام وتشنج، فشلت القوى المشاركة في حسمه أو تحييده.

وحول الموقف الدولي من الأزمة السورية ومسألة توسع الاحتجاجات، يبدو أن الملف السوري في ذيل قائمة اهتمامات الدول المتدخلة بالأزمة السورية، وخاصة عقب أزمة غزة، التي خطفت الاهتمام العالمي، بوقت يبدو أن هناك توافقاً حول عدم توسيع دائرة النزاع. وبالرغم من تعثر المبادرة العربية وما تسبب به من انزعاج للدول العربية، إلا أنها لم تصل إلى حد عودة القطيعة، أو تغذية العنف كالدور الذي لعبته منذ عام 2011 إلى 2018، حيث يبدو أن سياسة فصل الملفات ما تزال ناجحةً إلى اليوم، خاصةً أن المنطقة الجنوبية بما فيها السويداء، تعتبر من مناطق خفض التصعيد الناتجة عن اتفاق أمريكي-روسي-أردني وإن كانت إسرائيل ليست ببعيدة عنه، والذي تم توكيل الروس عبره بإدارة النزاع في المنطقة وعدم عودة الأعمال العسكرية. في حين يعتبر استقرار المنطقة أولويةً للأردن، التي تلعب دور بوابة التواصل مع المنطقة، لانعكاس استقرار المنطقة على واقع عشائر الشمال الأردني الساخطة على الحكومة الأردنية، الأمر الذي يتوافق مع مصالح داعمي دمشق، الراغبين بالحفاظ على الاستقرار الذي حققوه عبر مسار "أستانا" لحماية مصالحهم.

السيناريو الثاني: الصدام (احتجاجات عنفية – قمع سلطوي)

وترى ورقة الحركة أن سيناريو الصدام قائم، فالسلطة تخشى من دعم قوى خارجية لما يحصل في الجنوب، وهذا يلاحظ من مسارعة استهدافها لبلدات في درعا مع بداية احتجاجات السويداء، واعتبرتها رسائل موجهة، في وقت أجرت عدة فصائل مسلحة محلية تدريبات عسكرية في الريف الشرقي من السويداء قبيل الاحتجاجات، في ظل حالةٍ من الاستنفار المتواصل، ناتجةٍ من توجسٍ تجاه وجود نوايا قمعية من السلطة، وبالرغم من هذا الحالة المتوترة يبدو أن الطرفين مازالوا يحاول احتواء أي احتكاك، الأمر الذي ظهر خلال محاولة اقتحام مقر قيادة فرع الحزب بشهر أيلول ومحاولة إعادة إغلاقه في شهر تشرين الأول، وعدم الاحتكاك مع المحتجين الذين أغلقوا مقرات الحزب في العديد من المدن والبلدات، أو إزالة الصور من داخل عدد من المؤسسات الرسمية.

ويشكل تواجد مجموعاتٍ ذات خلفيةٍ مسلحة وعنفيه خطر الجنوح إلى العنف، بالرغم من أن أعضاءها يشاركون بالاحتجاجات دون سلاح، حيث يطرح بينهم فكرة ضرورة التصعيد للضغط على السلطة غير المكترثة بحراك السويداء، بالوقت الذي لم تلاقيه بأي عملية إصلاح أو تغيير تذكر، فقد يقوم أي شخص باستخدام السلاح ويتهم المحتجين أو السلطة، وبالتالي مع نزيف الدم، من الصعب رسم ما سيكون عاقبته.

ومن الملاحظ استخدام السلطة سياسة اللامبالاة العلنية، والمراهنة على الوقت، وملل المحتجين من عدم الجدوى، وذلك طالما أن المحتجين لم يؤثروا على تواجد الجهات الأمنية والمؤسسات الرسمية. وأعتقد أنها مرتاحةٌ اليوم أكثر عقب أحداث غزة، ما يخفف من خطر التدخلات الخارجية، إضافة إلى انحسار فكرة توسع تلك الاحتجاجات إلى مناطق أخرى. في حين يرى طرف آخر أن احتمال وصول ارتدادات غزة إلى الجولان السوري في الجبهة الشمالية المحتلة من قبل "إسرائيل"، في ظل توجهها بدعم غربي إلى إبعاد الخطر الإيراني عنها، ما يجدد فكرة المنطقة الآمنة، أو الخالية من التواجد الإيراني بعمق يتراوح ما بين 80-100 كم، ما يعني أن السويداء ستكون داخل هذه المنطقة، في وقتٍ تساعد حالة عدم الاستقرار في كل من درعا والسويداء وحتى القنيطرة، إلى تحرك الجبهة بأدوات محلية، تطرح التخلص من سطوة النظام وحلفائه الإيرانيين خاصة.

ويعد هذا السيناريو أحد السيناريوهات الكارثية، لما ستجره المواجهات العسكرية من موتٍ ودمار، والأهم خلق شرخٍ عميق بين المحافظة والدولة وطيف واسع من السوريين، قد يستغرق العديد من العقود حتى يشفى، لكن ستبقى ندبته تشوه النسيج السوري.

ويلعب الإرث الجمعي لدى أهالي السويداء، دوراً في عدم الانزلاق إلى المواجهات العسكرية، بالرغم من الترهل الذي أصابه في ظل العمل الممنهج لتغريب المجتمع عن مسيرته التاريخية، فهم يتمثلون قيم قائد الثورة السورية الكبرى سلطان الذي رفض مواجهة الجيش السوري في خمسينات القرن الماضي، عندما اقتحم الجيش حينها الجبل بهدف اعتقال الأطرش، وما ظهر في العديد من المحطات التي وصلت إلى حد الصدام مع السلطة.

لكن مع تغير الظروف الموضوعية والطبيعة المجتمعية وصيغ العلاقة من الدولة وتضخم المظلومية والشعور بالتهميش، لا يمكن التعويل كثيرا على تلك السردية التاريخية، وخاصة مع ارتفاع نسبة التسليح، الذي استخدم بوجه السلطة في سياق الحفاظ على صيغة العلاقة التي تشكلت منذ عام 2014، والتي دفعت بأهالي السويداء لمواجهة التمادي عليهم وإن كانت عبر أدوات من أبنائهم، كانتفاضة السويداء على قوات الفجر بقيادة راجي فلحوط ذو المرجعية الأمنية، حيث تلعب العصبوية الدرزية كتلة عنفية اتجاه أي تهديد خارجي، في ظل شعور عام بتهديد وجودي.

وترى ورقة الحركة أن أي احتمال للصدام في السويداء يحمل مخاطر التمدد إلى درعا، رغم نفي السيناريو الأول التمدد المدني إلا أن الأمر يختلف عن التمدد العسكري، وخاصة أن السلطة لم تنجح إلى اليوم بإيجاد تسوية ومصالحة حقيقية مع أهالي درعا، المحتقنين جراء الأوضاع المعيشية والخدمية والمدنية السيئة جدا، حيث يمكن أن يتجاوز المجتمع في المنطقتين خلافاتهم ونزاعاتهم البينية في ظل وجود خطر أكبر.

وغالبا في ظل أحداث غزة والتحشيد العسكري الغربي، أصبحت المنطقة مفتوحة على العديد من الاحتمالات، لكن يبقى العمل العسكري في الجنوب مرتبطاً بتحشيد أميركي غربي إسرائيلي وموافقة أردنية ودعم خليجي. ولهذه التوافقات شروطها وظروفها التي لم تتحقق إلى اليوم. في الوقت الذي يبقى خطر دفع الاستعصاء بأحد الأطراف لتفجير مناطق جديدة لتحريك الملفات وتحسين موقعه التفاوضي، في المرحلة التالية حيث تبقى طاولة التفاوض هي المربع الأخير في هذا المسار.

السيناريو الثالث: العجز والاستعصاء..."إدارة ذاتية" في السويداء أو "إقليم الجنوب"

وطرحت ورقة الحركة سيناريو تحول المحافظة إلى "إدارة ذاتية"، والذي شكل فكرة سبق أن طرحت خلال الأعوام الأخيرة، وما يمكن أن يحمل من حلولٍ لمشكلات إقليمية عابرة أبرزها قضية اللاجئين وخاصة في دول الجوار، وتهريب المخدرات إلى دول المنطقة عبر بوابة الجنوب. وهناك نموذجان أحدهما في الشمال الغربي وترعاه تركيا التي وجدت به سبيلاً للتخلص من اللاجئين لديها، والآخر في الشمال الشرقي، والتي طالبت بها العشائر العربية التي انتفضت بوجه "قوات سوريا الديمقراطية- قسد"، الأمريكان بتشكيل "إدارة ذاتية عربية" خاصة بهم، مقابل الإدارة الذاتية المسيطر عليها من قبل الأكراد، وهذا سيساهم في مزيد من الضغوط على دمشق، عبر إفقادها القدرة على الوصول إلى معظم الحدود السورية، ما يعطل جزءاً مهماً من مقومات تبادل المصالح مع داعميها.

وتعزز حالة عدم الحل التي تواجه السويداء إلى البحث عن حل فردي، رائزه الأساسي التخلص من الجهات الأمنية المعتبرة من قبل شريحة واسعة منهم خطراً مقلقاً، وضمن السياق العام يميل البعض إلى طرح "الإدارة الذاتية"، التي قد تحقق لهم فرصاً أكبر في تعيين ممثليهم في الإدارات ومحاسبة المقصرين والفاسدين والأهم ضبط الواقع الأمني وضمان مساحات الحريات والتعبير، بحسب زعمهم، وهذه الصيغة قد تنجز بشكل سلمي أو عسكري، الأمر الذي يتوافق مع التوجهات الدولية في ظل تفريز الأزمة السورية، ومن ضمنا توجهات الروس الذين تكشفت رؤيتهم سابقا عبر "الشعوب السورية" والفيدرالية السورية".

لكن السؤال هنا.. هل تمتلك السويداء مقومات إقامة "إدارة ذاتية" على مستوى السويداء أو الجنوب (درعا السويداء)؟

فعلى صعيد السويداء تعيق التركيبة الاجتماعية التاريخية المنطبعة على تقسيم جغرافي، عبر وجود ثلاث مرجعيات دينية متمثلة بمشايخ العقل، مناطق نفوذهم تنقسم إلى القسم الشمالي للمحافظة، ومدينة السويداء ومحيطها، والريف الجنوبي، وما يندرج تحتهم من كتل دينية وازنة. ووجهاء تقليديين منهم أميران أحدهم من آل عامر مقره في مدينة شهبا، والآخر من آل الأطرش ومقره بلدة عرى. وباشا في بلدة الثعلة وباشا في بلدة مجدل الهنيدات، إضافة إلى وجهاء العائلات. مرور مثل هذا المشروع، جراء عدم وجود توافق فيما بينهم حول مستقبل المحافظة وانقسامهم حتى في الموقف من السلطة. كما لم تنجح السويداء بإنشاء كياناتٍ سياسية وازنة ذات عمق محلي، وحتى الأحزاب التقليدية نمت على ذات التقسيمات الاجتماعية، وتاريخياً كانت السويداء تلعب السياسة عبر بنيتها الاجتماعية، وانخرط أبناؤها في الحياة السياسية عقب تحولها إلى جمهورية بداية القرن الماضي من خلال الأحزاب القومية والأممية ببعد وطني غير مناطقي.

ونمت تجربة السويداء السياسية منذ الاحتلال الفرنسي رافضةً لمشروع فصل السويداء بصيغ الحكم الضيقة، إضافة إلى غياب البنى الوازنة أو النخب الفاعلة عن قيادة الحراك الأخير، والتي غالباً ما تكون منفعلة وليست فاعلة به، حيث يغلب على المحتجين ما يوصف "بجماعات المصلحة العفوية"، حيث تكون سمتهم الغالبة الشعبوية وعدم امتلاك الخبرة أو تجربة العمل السياسي. فهم مدفوعون بالعواطف والتمرد العفوي، ما يحجم فعلهم السياسي بين المظاهرة والبيان، وطرح الشعارات الكبيرة العاجزين عن تحقيقها أو ملامسة آليات العمل على تحقيقها. وفي الوقت ذاته يخشون وضع أي برامج تتناسب مع إمكاناتهم، لما يعتبرونه تراجعاً عن السقف العالي المطروح، إضافةً إلى أن الإجراءات الأمنية التي تم اتخاذها بحق المحتجين تدفع بهم إلى التصعيد الانفعالي.

كما أن مشروع "الإدارة الذاتية" بحاجة إلى موارد كبيرة لا تمتلك المحافظة منها إلا القليل، فاعتمادها الأساسي على المناطق السورية، وهنا تمتلك السلطة القدرة على إفقاد المحافظة قيمة مواردها الذاتية في حال إحكام حصارها وقطع الإمدادات عنها، ما يجعل نجاح مثل هذا المشروع مقترناً بموافقة السلطة أو الدعم الخارجي، الذي عليه أن يؤمن غطاءً خارجياً، وهذا يحتاج إلى تواجد احتلالي على الأرض، يضمن فتح منافذ حدودية لتوريد احتياج المحافظة، ووجود داعم مالي يغطي تلك التكاليف. كما يحدث في شمال غرب وشمال شرق، وهذا إلى اليوم لا وجود لمؤشرات له على الأرض، علما أن الذهنية الجمعية للأهالي ترفض العمل الاحتلالي.

ليتركز السؤال هل تدعم السلطة قيام "إدارة ذاتية" في السويداء ما يحيد الأخيرة كأداة ضغط ضمن توازنات الأزمة السورية، وتحميل أعباء إدارتها لقوى محلية، وتحويلها إلى منطقة دعم اقتصادي عبر استجرار أموال المغتربين واللاجئين والمنظمات الدولية؟

السيناريو الرابع: الستاتيكو – والرهان على الوقت

يبنى هذا السيناريو على سياق التعاطي الحالي مع احتجاجات السويداء، حيث يبدو بعد نحو 3 أشهر من عمرها، أن القوى المشاركة والداعمة لها وصلت إلى ذروة تصعيدها عبر إغلاق الأسواق والمؤسسات بما سمي "عصياناً مدنياً" صمد نحو 48 ساعة قبل أن يأخذ بالتراجع، حتى انفك بشكل كامل. إضافة إلى إغلاق عدد من المقرات الحزبية، ومنها مقر قيادة الفرع في مدينة السويداء، والذي عاد ليفتح أبوابه مؤخراً، حيث يبدو أن تلك القوى لا تملك بحسب "ورقة الحركة: "البنى والمقومات اللازمة لخيارات تصعيدية أخرى، لذلك فهي تعتبر قدرتها على الحفاظ على الوضع القائم نجاحاً لها بينما تقرؤه الأطراف الأخرى فشلاً". حيث يلاحظ أن المجتمع امتلك موقفاً سلبياً من تكرار الدعوة إلى "إضراب عام"، وهذا ما راهنت عليه السلطة من مقاومة المجتمع لمثل هذه الدعوات التي تعطل مصالحه، وخاصة مع افتتاح المدارس والجامعات.

وكما سبق وأوضحنا فقد نشط المحتجون والقوى المشاركة خلال عمر الاحتجاجات الأخيرة، على تشكيل مجموعاتٍ وتجمعاتٍ وتياراتٍ محور اهتمامها الرئيسي هو دعم استمرار الحراك والتمسك بالتواجد في الساحة. وبالرغم من الأهداف المشتركة فيما بينهم إلا أنهم لم ينجحوا في تشكيل كيانٍ جامع، لأسبابٍ عديدة منها الخلفيات السياسية والاصطفافات المحلية، والاختلاف على الكثير من التفاصيل.

كما تتعزز حالة العطالة جراء الانقسام للقيادات الدينية الرئيسية متمثلةً بمواق مشيخة العقل والقادات المجتمعية وعدم وجود مشروع سياسي واضح الأركان بعيدا عن العنف أو التدخل الخارجي. بالوقت الذي تميل به السلطة إلى عدم التعاطي المباشر والعلني مع الحراك. حيث لم يصدر أي موقف واضح اتجاهه أو أي عملية تعاطي مع المحتجين لبحث فرص تحقيق المطالب أو حل الاحتجاج، مكتفيةً باتخاذ الإجراءات الأمنية بحق المحتجين، وإطلاق هجمة إعلامية لتشويه الحراك وتخوينه، إضافةً إلى تحريك بعض الشخصيات اللبنانية القريبة منها للضغط من أجل إنهاء الاحتجاجات، دون تقديم أي تنازل يذكر.

ويبدو أن السلطة تستند إلى تجاربها السابقة مع السويداء، والتي شكل بها الوقت عاملاً مهماً لامتصاص الاحتقان دون أن تضطر لتحقيق أي من المطالب أو تقديم تنازلات. ففي أحداث هجوم داعش على قرى الريف الشرقي عام 2018، والتي تبعها حملة تحميل مسؤولية للسلطة، علماً أن نحو 600 عسكري من الجيش قتلوا في ريف السويداء في معارك طرد داعش من ريف المحافظة، انتهت ارتداداتها عقب أسابيع بعودة المخطوفات وزيارة عدد من أهاليهم رئيس الجمهورية. وقبلها عام 2015 حدثت أعمال شغب كبيرة في السويداء على خلفية اغتيال الشيخ البلعوس، اقتحم خلالها المحتجون عدداً من المقرات الأمنية، وغاب رجالات السلطة وقواها عن الساحة، وتمت إزالة تمثال الرئيس السابق حافظ الأسد من وسط المدينة، وانتهت بعد أيام، عبر فواعل محلية وتوجهات عامة لعدم الصدام مع السلطة والحفاظ على مؤسسات الدولة. ورغم المطالبة حينها بإحداث تغييراتٍ أمنية، إلا أن الوقت وبعض اللقاءات كان كفيلاً بتجاوز تلك الطلبات دون أي نتائج تذكر. وقبل ذلك أزمة عام 2000 وما عرف حينها بـ "أحداث البدو" كان اللعب على الوقت والخوض بالتفاصيل كفيلاً بإنهاء الحدث، عبر تعويضات لأهالي القتلى.

ويبدو أن السلطة تراهن من جديد على الوقت، حيث تصر على عدم التصعيد أو اللجوء حتى لشارع مقابل شارع، كما حدث في تظاهرات سابقة شهدتها السويداء. ما يخفف من روح العصبوية لدى المحتجين، ويدفعهم مع الوقت للتسليم بعدم الجدوى والتراجع. وبالتزامن مع ذلك تراهن السلطة على قاعدة "فرّق تسد"، حيث تتم تغذية عدم التوافق بين القيادات الدينية والوجهاء الاجتماعيين، وهم اليوم من أبرز المحركات المجتمعية. كما

أن الخليط غير المتجانس في الشارع اليوم، إضافةً إلى علاقات المحتجين الخلفية بمراكز مجتمعية وسلطوية متفاوتة ومتنوعة المواقف، ساهم بخلق العديد من الكتل والكيانات المتنافسة بشكل سلبي على تصدر المشهد، بالوقت الذي تغيب عنه البنى المدنية الواضحة المعبرة عنه. وحتى مشاركة التجمعات التي عملت على تمييز هويتها على أساس مهني لا تدافع عن مصالح أعضائها بل هي مأخوذة باستمرارية المشهد الاحتجاجي.

وتستبعد ورقة "حركة البناء" ضمن تحليلها، "إمكانية التعويل على شروخ كبيرة ضمن مجتمع متماسك كحالة السويداء، استطاعت تاريخياً بناء علاقة متوازنة بين حالتها الدينية وحالتها الوطنية، كما أن المحافظة أثبتت على الدوام عدم تلبيتها لأي مصالح إسرائيلية". فالبناء الذهني لدى أبناء المحافظة يدرك أهمية التماسك بوجه المخاطر المهددة لهم، ما يجعل مسألة عدم الصدام الداخلي واحدةً من ديناميكيات عمل القوى الفاعلة في المحافظة.

السيناريو الخامس: الحل

ويبدو الحل لمختلف الأطراف اليوم هو أبعد السيناريوهات عن التطبيق، بظل سلطةٍ تتمترس وراء عنجهية المنتصر على العالم، ومتذرعةٍ برفض العمل تحت الضغط، أو تقديم أي تنازلات قد تكون مؤلمةً لها. وحركةٍ احتجاجية عاطفية غير متجانسة عاجزة عن التفكير أو العمل على ما بعد الساحة. في وقتٍ لا تعد البنى الخاصة بالحزب أو المؤسسات المنتخبة من مجالس محلية أو مجلس شعب أو حتى نقابات واتحادات، قادرةً على خلق آليات تفاعلية بين أطراف النزاع، تظهر نقاط التقاطع والبناء على المشتركات ببرامج حلول مقبولة ولو بالحد الأدنى من مختلف الأطراف، وهو ما يحتاج إلى توفر إرادة سياسية–أمنية لدى السلطة أولاً، ما يشكل القاطرة الرئيسية لتغيير الواقع المحتقن.

وفي هذا السياق، تمت العديد من اللقاءات التشاورية بين قياداتٍ أمنية في دمشق مع شخصياتٍ ناشطة في الشأن العام ورجال دين من المحافظة، وتم رفع مذكرات وإيصال أوراق تتضمن رؤى حول الواقع والحلول إلى رأس الهرم في السلطة. كما توجد جهود محلية لعقد لقاء حواري، يجمع شخصيات ذات خلفيات متعددة، بهدف الوصول إلى قواسم مشتركة يمكن العمل على تحقيقها، وتخرج المحافظة من حالة الاستعصاء المفتوح على احتمالات قد تكون خطيرة.

لكن ما يهدد نجاح هذه المساعي هو غياب طرفٍ ثالث يلعب دور الوسيط، في حين لم يتم بناء توافق واضح على محددات الأزمة، هل هي معيشية كما تصر السلطة التي تنكر على الناس الحديث عن أزمة سياسية، أم سياسيةً نتجت عنها أزمات اقتصادية كما يرى المحتجون.

وإن كانت بوابة الخروج من الاستعصاء السوري _بحسب ما يرى الغالبية_ تبدأ بحل الأزمة السياسية، معتقدين أن القرار الدولي 2254 يشكل مفتاح الولوج له، بالرغم من أنه لا يلبي طموحات المواطن السوري، ولم تعد الظروف الموضوعية على الساحة السورية داعمة لتطبيقه بشكله الحالي فيما يخص الأطراف المشاركة في هيئة الحكم الانتقالي، إضافة إلى أنه تم خطفه من قبل المجتمع الدولي لصالح الصراع الروسي الأميركي. ما يجعل من المهم طرح قضايا يمكن طرقها تشكل بدء مسار تغيير ديمقراطي حقيقي، يتيح علاج أبرز أسباب الاحتقان المجتمعي، ويعيد بناء الثقة بين المجتمع والدولة، إضافة إلى خلق جسر تواصل بينهما على أسس مدنية غير عصبوية، تتلخص بـ:

1- إعادة تأطير دور حزب البعث بما يتوافق مع الدستور، وينهي حالة الهيمنة الفجة على الحياة العامة والمؤسسات الرسمية، والمنتخبة من مجالس محلية ومجلس الشعب، والقطاعات التعليمية والقضاء والمؤسسة العسكرية.
2- إعادة تأطير دور الأجهزة الأمنية بحسب الاختصاص، بما ينهي الكم الهائل من الإجراءات الأمنية المتخذة بحق الناشطين/ت. وتحويل الملفات المتضمنة أدلةً دامغة إلى القضاء، وحصر التعامل مع أمن المواطن والدولة بجهاز واحد، مع ضمان احترام القانون بما يخص مدد التوقيف والتحويل على القضاء وحق الكشف عن مكان الاحتجاز وتوكيل المحاميين.
3- تفعيل المجالس المحلية، على أساس لامركزية السلطات، والديمقراطية والتنمية، وتفعيل المشاركة المجتمعية الفاعلة، عبر أبواب المشاركة المتاحة بالقانون 107، بعيداً عن التقييد على أساس الانتماءات السياسية.
4- إطلاق الحريات العامة السياسية والمدنية، وإقرار آلية تضمن ممارسة تلك الحريات والتنظيم على أساس العلم والخبر والعلنية. ويكون القضاء المستقل الفيصل في حال ارتكاب مخالفات للدستور، إلى حين إقرار قانون عصري يضمن صون هذه الحقوق.
5- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، وإطلاق مساحات العمل لغير المرخصين منها، على أساس العلم والخبر، لتكون جسر بين المجتمع ومؤسسات الدولة، وتفعيل أدواره السياستيه، والدفاع عن مصالح المجتمع ودعم اتخاذ القرار.
6- العمل على إيجاد حلول لسلة خدمية-اقتصادية، وخاصة ملفات المياه والكهرباء وإيجاد فرص عمل ودعم القطاع الزراعي.

الفرصة الضائعة: من الحل المحلي إلى الحل الشامل

ترى ورقة "حركة البناء"، أنه من خلال مقاطعة السيناريوهات مع مصالح مختلف الفاعلين في ملف السويداء، من المتوقع المضي في سيناريو الستاتيكو مرحلياً، ليتحقق سيناريو الحل في مرحلةٍ لاحقة. كي تظهر السلطة كطرفٍ منتصر، يحول دون مواجهة ذات الاحتجاجات في مرحلةٍ قريبة، في تكرارٍ فريدٍ للخلافات التي شهدتها البلاد منذ ما قبل عام 2011. لكن هذا غالباً سينتج توافقاً هشاً، ولا يحمل مقوماتِ الاستدامة، ما يقدم فرصةً حقيقيةً للسلطة من بناء توافق حقيقي، يعطيها إمكانية تحويل احتجاجات السويداء من تهديدٍ مباشر إلى بناء نموذجٍ للحل الشامل في عموم البلاد، ويخفف عنها احتمال حدوث انفجاراتٍ مجتمعيةٍ جديدة، وبالتالي تحمل تكاليف إضافية. وهذا يتطلب مبادرةً سياسيّةً على المستوى الوطني تعتبر فيه السويداء نموذجاً يقوم على التشاركية واللامركزية وإطلاق الحريات السياسية والمدنية والإعلامية والمصالحة الوطنية الحقيقية، لا يكون رائزه دور القوى الدولية بالملف السوري.